

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قوله وإن سترت الشيطان بستور لا صور فيها أو فيها صور غير الحيوان فهل تباح على روايتين .  
مراده إذا كانت غير حرير .  
وأطلقهما في الهداية والمذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلصة والمغني والمحرم والشرح والنظم والفروع .  
إحدهما يكره وهو الصحيح من المذهب صحه في التصحيح وتصحيح المحرر واختاره المصنف .  
وجزم به في المغني والشرح في موضع والوجيز وشرح بن رزين .  
وقدمه في البلغة والرعايتين والحاوي الصغير .  
والرواية الثانية يحرم .  
وقال في الخلاصة وإذا حضر فرأى ستورا معلقة لا صور عليها فهل يجلس فيه روايتان أصلهما هل هو حرام أو مكروه .  
\$ تنبيهان .  
أحدهما محل الخلاف إذا لم تكن حاجة فأما إن دعت الحاجة إليه من حر أو برد فلا بأس به .  
ذكره المصنف والشارح وغيرهما وهو واضح .  
الثاني ظاهر قوله فهل يباح أن الخلاف في الإباحة وعدمها وليس الأمر كذلك وإنما الخلاف في الكراهة والتحرير فمراده بالإباحة الجواز الذي هو ضد التحريم .  
فعلى القول بالتحريم يكون وجود ذلك عذرا في ترك الإجابة .  
وعلى القول بالكراهة يكون أيضا عذرا في تركها على الصحيح من المذهب